لمناسبة الانتخابات التشريعية
أفكار حول الديمقراطية

عبد المنعم علي عيسى

يرى بعض المفكرين الأميركان ومنهم فرنسيس فوكوياما أن الديمقراطية في بلداننا سوف تؤدي بالضرورة إلى وصول طبقات حليفة للغرب تلقائياً إلى سدة السلطة ما يوفر على هذا الأخير إرسال الجيوش والعتاد وتكاليفها الباهظة التي باتت ترهق أعتى الميزانيات وهو ما يختصره فوكوياما بالقول: «أصدقاؤنا بالفكر يملؤون العالم بأسره بينما مهمتنا هنا هي المساعدة بوصولهم إلى مواقع القرار».

عاشت شعوب المعمورة نماذج مختلفة جداً بينها، بينما كانت العوامل المحددة لتلك التجارب تقوم على شرطين اثنين الأول: درجة تطور القوى المنتجة ووسائل الإنتاج والثاني: وجود أنظمة تنهج النهج نفسه أي ألا تكون تلك الأنظمة محاصرة، إلا أن التجربة الغربية الحالية كانت هي الأعمق وفي كل الأحوال فإنها جاءت على أرضية دخول الحصان التجاري سلك الاستعمال الصناعي الذي كان مقدمة لابد منها لصدور قانون تحرير العبيد الذي أصدره أبراهام لنكولن أواخر القرن التاسع عشر ومع ذلك فإن التجربة الأميركية ظلت قاصرة (قياساً إلى نظيرتها الأوروبية) وهي بحاجة إلى استصدار القوانين التي يمكن لها أن تحدث متغيرات اقتصادية واجتماعية تعطي للأغلبية وزنها الحقيقي، ولكي نبسط الفكرة السابقة نسأل: هل بإمكان أي مرشح الوصول إلى البيت الأبيض لو كان من خارج الحزبين التقليديين الجمهوري والديمقراطي؟ وفي الجانب الآخر من الأطلسي فرضت التطورات العلمية والاقتصادية المذهلة ديمقراطيات راسخة لأنها كانت ناجمة عن وصول طبقات المجتمع إلى الدرجة التي يضطر فيها الجميع إلى الاحتكام بالقوانين والشرائع الموجودة.

أطلنا في الحديث لنقول إن عملية حرق المراحل لم تكن مجدية على الإطلاق ولا كانت عملية استنساخ التجارب مفيدة هي الأخرى، ولكي لا يفهم السياق السابق على أنه يريد أن يقول إن التركيبة السورية ليست ناضجة للديمقراطية وإنها لابد أن تأخذ وقتها الكافي، فإننا نقول: إن الشعوب وفي أي مرحلة من مراحل تطورها يمكن لها أن تمارس نموذجاً «محدداً» من الديمقراطيات، ولأولئك المعجبين بالتجربة الديمقراطية التي مرت سورية بها في تاريخها المعاصر (أقصد مرحلة مابين ١٩٥٤ سقوط حكم الشيشكلي و١٩٥٨ الإعلان عن الوحدة) فإننا نقول إن تلك التجربة لا يمكن أن تسمى ديمقراطية بالمعنى العميق للكلمة فالمرشحون وبالتالي النواب لم يكونوا ممثلين لمصالح معينة أو شرائح اجتماعية محددة تلعب دوراً في النسيج المجتمعي للبلاد، إنما كان (أولئك المرشحون) يعتمدون في وصولهم إلى البرلمان على شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية ومعها صلات الرحم وذوو القربى (ولمن يريد التوسع نحيله إلى تاريخ سورية والعراق للمؤرخ حنا بطاطو- إصدار ٢٠٠٠).

عندما تم الإعلان عن تحديد يوم ١٣ نيسان ٢٠١٦موعداً للانتخابات البرلمانية انطلقت الأصوات نفسها التي كنا قد سمعناها في تموز ٢٠١٤، وفي كلتا الحالتين كانت الطروحات نفسها والتصريحات تختصر بأن من شأن إجراء هذه الاستحقاقات أن تؤدي إلى إعاقة مسار المفاوضات في جنيف دونما أي اعتبار لمحاذير عدم إجرائها في وقت تتعرض فيه البلاد لأشرس حرب في التاريخ يمكن أن تتعرض لها دولة بهذا الحجم وهذه القدرات، وقبيل أن ندخل في السياق المدافع عن تلك الخطوة نقول:

هل الحرب التي تتعرض لها البلاد تسعى إلى إسقاط النظام أم إلى إسقاط الدولة؟ في تقديرنا إلى إسقاط الدولة ولا أدل على ذلك من الآليات التي تحاول استخدامها المعارضة سياسياً (بعيداً عن العمل المسلح) عبر تبنيها لبيان جنيف «١» (٢٠١٢/٦/٣٠) كمرجعية ناظمة للمفاوضات الجارية في جنيف.

بيان جنيف «١» هو في تقديرنا أيضاً وصفة مثالية لتداعي كيان الدولة السورية فهو (وهذه هي قراءة مسؤولة) لم يشر إلى مصير الدستور السوري الذي كان قد تم الاستفتاء عليه قبل أربعة أشهر من جنيف «١» كما لم يشر إلى مصير البرلمان السوري القائم ولم يشر أيضاً إلى الآليات التي ستعتمد لتشكيل دستور جديد ولا ماهية القوى التي ستضع ذلك الدستور ولا موازين القوى القائم داخل هذه الأخيرة وممن تتكون، وفي غموض (يبدو مقصوداً) لم يشر البيان إلى العلاقة الناظمة لهيئة الحكم الانتقالية مع مقام رئاسة الجمهورية وتجدر الإشارة هنا إلى أن النص الانجليزي المعتمد رسمياً للبيان لم يستخدم مصطلح GOVER NAING (وهو يعني حاكمة) بل استخدم مصطلح GOVER NMENTAL (وهو يعني حكومية) والفرق فيما أظن واضح جداً.

عندما جاء الأخضر الإبراهيمي لحل الأزمة السورية كان يحمل أمانة وحيدة هي استنساخ الطائف اللبناني ١٩٨٩ بنسخة سورية معدلة وعندما تأكد أن هذا الطريق مسدود ذهب (ومن معه فيما بعد) إلى فرض الطائف واقعاً على الأرض قبل أن يكون واقعاً على الورق، وعندما يصبح مقام الرئاسة والسلطة التشريعية شاغرين فإن الأمر عندها يستدعي توافق أهل الأرض للخروج بصيغة توافقية لملء الشغور، وحينها تصبح جميع القوى أمام خيار وحيد هو السير في ترسيخ طائف سوري.

جاءت عملية إجراء الانتخابات رداً حاسماً على طروحات هي لا تزال إلى اليوم في طورها الجنيني كما لا تزال في طور التسريبات الخجولة (الفدرلة) التي يصفها البعض بأنها الحل السحري لخروج سورية من أزمتها كما جاءت لتعزز مفهوم الدولة العميقة ولتثبيت أن الرهان على إسقاط الدولة هو رهان خاسر واليوم وما بعد انقضاء التجربة بنجاح فإن المهمة الأولى لـ/ ٢٥٠ / بحاراً هي تكريس مفهوم الوحدة الوطنية كوصفة وحيدة قادرة على إنقاذ البلاد.. وعليهم أيضاً أن يدركوا أنهم يسيرون بعكس التيار القادم علينا من ضفتي المحيط الأطلسي وكل ذلك تحت راية أن «لا حدود لصبرنا».

بقي أن نقول أمراً مهماً قد سرى في أوساط متابعة تساؤلات تبدو مشروعة إلا أن جوهرها لا يصمد أمام التمحيص فيها كأن يقال: أما كان ممكناً أن ننتظر شهراً أو أشهراً لحين قيام حكومة وحدة وطنية تضع دستوراً وقانوناً انتخابياً تجرى الانتخابات على أساسه، ولأولئك نقول بأن هذا الطرح – بينما لو صار واقعاً – فإنه سيكون أول الوهن.

رسالتا تهنئة للرئيس الأسد من الرئيس الروسي بالجلاء ورئيس الشورى الإيراني بالانتخابات

بوتين يؤكد استمرار دعم بلاده لسيادة الدولة السورية ووحدة أراضيها وسلامتها ودعم الحل السياسي

وكالات

تلقى الرئيس بشار الأسد أمس برقية تهنئة من الرئيس فلاديمير بوتين رئيس جمهورية روسيا الاتحادية بمناسبة العيد الوطني للجمهورية العربية السورية عيد الجلاء، أكد فيها الأخير أن موسكو ستستمر بدعم سيادة الدولة السورية ووحدة أراضيها وسلامتها إلى جانب دعم الحل السياسي للأزمة السورية عبر الحوار الوطني الشامل. كما تلقى الرئيس الأسد برقية تهنئة من رئيس مجلس الشورى الإسلامي في إيران علي لاريجاني بنجاح انتخابات مجلس الشعب في سورية، أكد الأخير فيها أن إستراتيجية بلاده قائمة على التعاون الوثيق والشامل مع سورية لإرساء أسس الأمن والاستقرار في المنطقة.

وحسب بيان رئاسي بثته وكالة «سانا» للأنباء، أكد بوتين في البرقية عزم بلاده على مواصلة تقديم المساعدة الفاعلة للحكومة السورية في محاربتها المجموعات الإرهابية. وأشار إلى أن روسيا ستستمر بدعم سيادة الدولة السورية ووحدة أراضيها وسلامتها إلى جانب دعم الحل السياسي للأزمة السورية عبر الحوار الوطني الشامل.

وأضاف الرئيس بوتين: «إنني على يقين من أن استمرار تطوير علاقات الصداقة الروسيةالسورية يستجيب للمصالح الجوهرية لشعبي بلدينا»، متمنياً للرئيس الأسد دوام الصحة والنجاح وللشعب السوري عودة الحياة الآمنة والمزدهرة في أقرب وقت.

على خط موازٍ، قالت «سانا»: «بعث رئيس مجلس الشورى الإسلامي في إيران علي لاريجاني برقية إلى السيد الرئيس بشار الأسد هنأه فيها بنجاح انتخابات مجلس الشعب في سورية، مؤكداً أن إستراتيجية الجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على التعاون الوثيق والشامل مع سورية لإرساء أسس الأمن والاستقرار في المنطقة».

وقال لاريجاني في البرقية: «رغم الضغوط السياسية والمعنوية والأمنية الكبيرة التي تمارس على سورية والمحاولات اليائسة للإرهابيين للحد من حضور الشعب السوري في مراكز الاقتراع فإن المشاركة الواسعة في الانتخابات مؤشر إلى التفاف الشعب حول رئيسه باعتباره رمزاً للمقاومة والاستقلال أمام هجمات الإرهابيين المشؤومة وحلفائهم الدوليين والإقليميين».

وعبر لاريجاني عن ثقته بأن سورية حكومة وشعباً قادرة على دحر الجماعات الإرهابية والمتطرفة.

وأعلن رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات هشام الشعار في مؤتمر صحفي عقده ليل السبت نتائج الانتخابات التشريعية التي شهدتها سورية الأربعاء الماضي، كاشفاً أن نسبة المشاركة بلغت ٥٧,٥٦ من أصل نحو ٨,٨٣٥ ملايين ممن يحق لهم التصويت، مبيناً أن الإشراف على الانتخابات كان «قضائياً بحتاً»، سربت صفحات على «فيسبوك» نتائج منها لأسماء الناجحين والأصوات التي حصلوا عليها قبل إعلانها رسمياً.

تأييد شعبي للتعاون السوري الروسي في مواجهة الإرهاب

وأكد الشعار أن ٥٠٨٥٤٤٤ شخصاً مارسوا حق الاقتراع من أصل ٨٨٣٤٩٩٤ شخصاً ممن يحق لهم الاقتراع ضمن أراضي الجمهورية العربية السورية بنسبة بلغت ٥٧,٥٦ بالمئة، وأضاف: «يمكن لكل ذي مصلحة مراجعة اللجنة واللجان الفرعية وموقع اللجنة القضائية الإلكتروني لمعرفة التفاصيل التي حصل عليها كل مرشح».

وفي معرض رده على أسئلة الصحفيين شدد الشعار على أن الإشراف على الانتخابات كان قضائياً بحتاً حتى أن «قضاة النيابة العامة كلفوا مساندة قضاة اللجنة في المحافظات»، كما أوضح أن «كل مرشح لم يفز له حق تقديم طعن على النتائج خلال ثلاثة أيام من إعلان النتائج أمام المحكمة الدستورية العليا».

وعن المخالفات التي رافقت العملية الانتخابية بين رئيس «العليا للانتخابات» أن لجنته تأكدت من أربع مخالفات فقط انحصرت في مدينة حلب، وأكد أنه «تمت إعادة الانتخابات فيها وكانت نتائجها من ضمن النتائج التي أعلن عنها»، معتبراً أن «ما قيل عن مخالفات أخرى لم توثق ولم تثبت بوثائق رسمية وبعض الذين خالفوا الانتخابات بحلب تم توقيفهم».

وأظهرت النتائج أن قوائم الوحدة الوطنية فازت بكامل مرشحيها في مختلف المحافظات، كما بينت أن «التحالف الوطني دمشق الشام» الذي تشكل بين قوائم «الوحدة الوطنية» و«دمشق» و«الشام» نجح بالكامل، بعد أن حلت المرشحة نورا ماريديروس أريسيان بدلاً من ماريا سعادة في قائمة «الشام» عشية الانتخابات، كما نجح مرشحو تحالف قائمة «حلب الأصالة» مع قائمة الوحدة الوطنية بالكامل.

ودلت النتائج على نجاح المرشحين الثلاثة من أعضاء الوفد الحكومي إلى محادثات جنيف وهم عمر أوسي وأحمد الكزبري ومحمد خير عكام عن دمشق.

وبينت نتائج فرز الأصوات دخول وجوه جديدة إلى تحت قبة مجلس الشعب منهم فنانون مثل المخرج نجدة إسماعيل أنزور عن حلب وعارف الطويل عن دمشق وزهير رمضان عن اللاذقية، ورياضيون مثل موفق جمعة وطريف قوطرش من دمشق وماهر خياطة من حلب وفواز نصور عن اللاذقية، ورجال أعمال أبرزهم رئيس اتحاد غرف الصناعة في سورية فارس الشهابي.

كما دلت النتائج على عودة عدد كبير من أعضاء المجلس السابق يتقدمهم رئيسه محمد جهاد اللحام، ورجل الأعمال محمد حمشو ورئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس.

الحلقي يضع حجر الأساس لمشاريع في صحنايا ودمر قبل أمس (سانا)

الحلقي: الشعب سيهزم الإرهاب وسنحاسب من هدر دماء السوريين

وكالات

أدان مجلس الوزراء قيام التنظيمات الإرهابية والمسلحة باستهداف عدد من أحياء مدينة حلب وبلدتي كفريا والفوعة بريف إدلب والمحاصرتين من ميليشيا «جيش الفتح» الذي تقوده جبهة النصرة المدرجة على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، وشدد على أن هذه الأعمال لن تثني الشعب السوري عن مواصلة صموده وتصديه للإرهاب وهزيمته. ولفت إلى أن الحكومة ستحاسب كل من ساهم في هدر قطرة دم مواطن سوري.

وأكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي في بيان، نقلته وكالة «سانا» للأنباء، أن «هذه الأعمال الإرهابية التكفيرية الحاقدة والمجرمة التي تقوم بها التنظيمات الإرهابية المسلحة بتحريض ودعم من أنظمة عربية وإقليمية تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار بين أبناء الشعب السوري الذين يصرون على الحياة والعمل والإنتاج وتعزيز قدرات الاقتصاد الوطني والدولة السورية كي تبقى سورية شامخة صامدة».

وشدد الحلقي على أن هذه الأعمال الإرهابية الجبانة «لن تثني الشعب السوري عن مواصلة صموده وتصديه للإرهاب وهزيمته»، وأعرب عن ثقته بقدرة الجيش العربي السوري على دحر الإرهاب.

ولفت إلى «أن الحكومة ستحاسب كل من ساهم في هدر قطرة دم مواطن سوري وسوف ينال جزاءه العادل»، كما قدم تعازيه لذوي الشهداء وتمنياته بالشفاء العاجل للجرحى.

وتواصل التنظيمات الإرهابية والمسلحة خرق اتفاق «وقف الأعمال القتالية العدائية»، حيث اعتدى مسلحون أمس برصاص القنص على المدنيين في أحياء صلاح الدين والحمدانية والأكرمية وسيف الدولة والشيخ مقصود والإذاعة والوضيحي في حلب وريفها، ما أدى إلى ارتقاء ١١ شهيداً وإصابة ٩ أشخاص كما ارتقى شهيد وأصيب ٤ أشخاص جراء اعتداء إرهابي بقذائف صاروخية على بلدتي كفريا والفوعة المحاصرتين في ريف إدلب الشمالي.

موسكو تصف اقتراحات دمشق بتشكيل «حكومة وحدة وطنية» وصياغة دستور جديد بـ«البناءة» وتنفي المفاوضات السرية مع واشنطن بجنيف

وكالات

نفت روسيا ما ترد من أنباء عن أنها تجري مفاوضات سرية مع واشنطن حول سورية في جنيف، وأكدت أن الحديث عن موافقة موسكو على تنحي الرئيس بشار الأسد محاولة لتشويه صورة روسيا. ووصفت اقتراحات دمشق حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وصياغة دستور جديد بـ«البناءة».

كما أكدت أن الجيش العربي السوري لا ينتهك «الهدنة» وأن واشنطن نكثت تعهدها بالتأثير في «المعارضة المعتدلة» من أجل انسحابها من المناطق التي تسيطر عليها جبهة النصرة المستثناة من اتفاق وقف العمليات القتالية.

وفي مؤتمر صحفي مشترك مع نظيريه الصيني وانغ يي والهندية سوشما سواراج في موسكو أمس قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، بحسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: إن موسكو لا تجري أي مفاوضات سرية مع واشنطن حول سورية في جنيف، مشيراً إلى أن هناك مشاورات عمل عادية بين روسيا والولايات المتحدة اللتين تتعاونان في إطار مجموعة دعم سورية.

وتحدثت في اليومين الماضيين تقارير صحفية أنه ليس بعيداً من مقر الأمم المتحدة في جنيف، تجري مفاوضات غير معلنة بين مبعوثين للرئيسين الأميركي والروسي لعقد صفقة للحل السياسي في سورية وصوغ مبادئ دستورية وسياسية للحل، تقوم على مبدأ «المحاصصة السياسية» أقرب إلى «النموذج اللبناني المعدل».

وأكد لافروف في المؤتمر الصحفي أن الحديث عن موافقة موسكو على إبعاد الرئيس بشار الأسد عار من الصحة، مشيراً إلى أن ذلك محاولة لتشويه صورة روسيا وتقويض تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي الذي ينص على أساس الاتفاق الروسي الأميركي على أن الشعب السوري هو الذي سيقرر مصير بلاده.

وقال لافروف: إن «هناك الكثير من الراغبين في إسقاط (الرئيس) الأسد في الولايات المتحدة وتركيا، رغم نفي وزير الخارجية الأميركي جون كيري لوجود مثل هذه الخطة».

وأضاف: إن أنقرة هي الأخرى لا تتوقف عن محاولات التدخل في سورية بالقوة وتطرح اقتراحات حول إقامة مناطق حظر جوي ومناطق آمنة، معرباً عن أسفه بشأن عدم تحرك الاتحاد الأوروبي من أجل وضع حد لمثل هذه المساعي التركية.

لافروف ملتقياً نظيريه الصيني والهندي (رويترز)

وتابع لافروف: إن «القوات السورية، التي تدعمها القوات الجوية الروسية، لا تنتهك نظام الهدنة وتحارب تنظيمي داعش والنصرة قرب حلب، وليس المعارضة المشاركة في الهدنة»، مشيراً إلى أن هناك مشكلة وجود مواقع لبعض جماعات المعارضة المعتدلة بالقرب من مواقع النصرة، مؤكداً أنه حتى واشنطن وافقت على ضرورة انسحاب تلك الجماعات من المواقع القريبة من مواقع النصرة.

وتساءل لافروف: «وإذا لم يرغب هؤلاء المعتدلون في مغادرة المواقع التي تسيطر عليها «النصرة» فمن الممكن أنهم غير معتدلين؟ وقد يكون من أولئك الذين يتعاونون مع «النصرة» رغم قرار مجلس الأمن الدولي؟».

وأضاف: إن «واشنطن وعدت بالتأثير في المعارضة المعتدلة من أجل انسحابها من المناطق التي تسيطر عليها «النصرة»، إلا أنها لم تنفذ ذلك».

وقال لافروف: إن «تدفق الإرهابيين إلى سورية يستمر رغم دعوات روسيا إلى الولايات المتحدة بشأن ضرورة المساهمة في إغلاق الحدود التركية السورية».

وشدد لافروف على ضرورة أن تضغط واشنطن على شركائها في تركيا الذين مازالوا يمنعون حزب «الاتحاد الديمقراطي» الكردي من المشاركة في المفاوضات بين السوريين. وأضاف: إن المهمة الرئيسية تتمثل في ضمان أوسع تمثيل للمعارضة السورية في مفاوضات جنيف.

وبحث وزراء خارجية روسيا والصين والهند في اجتماع ثلاثي التعاون في مكافحة التطرف والإرهاب وخاصة وقوع أسلحة كيميائية في أيدي الإرهابيين وكذلك الوضع في أفغانستان.

وقال لافروف: «إن للبلدان الثلاثة مواقف متطابقة بشأن قضايا الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

من جانبها أكدت سواراج أنه يجب إيجاد آلية فعالة لمكافحة الإرهاب الدولي وعدم تقسيم الإرهابيين إلى «الأخيار والأشرار».

في الأثناء، قال المندوب الروسي الدائم لدى هيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات في جنيف أليكسي بورودافكين في حديث لوكالة «تاس» للأنباء أمس، بحسب «روسيا اليوم»: إن الحكومة السورية تقدم اقتراحات بناءة حول تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وصياغة الدستور السوري الجديد.

وأضاف: إن مجموعتي «موسكو – القاهرة» و«حميميم» للمعارضة السورية أعدتا أيضاً اقتراحات مهمة للتوصل إلى تسوية في البلاد.

وأشار بورودافكين إلى أن لقاءات وفدي الحكومة السورية والمعارضة مع المبعوث الأممي الخاص ستيفان دي ميستورا أثبتت ذلك، مؤكداً أهمية استعداد وفد الحكومة لمناقشة هذا الموضوع وتقديمه اقتراحات بناءة بشأن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وصياغة الدستور السوري الجديد.

وقال بورودافكين: إن «الدبلوماسية الروسية تجري اتصالات بشكل دائم مع وفد الحكومة وكذلك أوساط المعارضة المشاركة في العملية السياسية السورية، موضحاً أن الحديث يدور حول ممثلي مجموعتي «موسكو – القاهرة» و«حميميم» وكذلك ممثلين عن اللجنة العليا للمفاوضات يتبنون مواقف معتدلة ومعقولة.

وأضاف بورودافكين: «نعقد لقاءات كذلك مع هؤلاء المعارضين الذين لا يشاركون في عملية جنيف».

١٠٠٠ روسي توجهوا للقتال مع الإرهابيين بسورية في ٢٠١٥.. قتل منهم ١٣٥

وكالات

كشف رئيس لجنة التحقيق الروسية ألكسندر باستريكين عن أن (١٣٥) من المواطنين الروس قتلوا خلال اشتباكات مع القوات الحكومية السورية عام ٢٠١٥ في سورية. وكشف أن المواطنين الروس يصلون إلى سورية عن طريق تركيا ومصر، واعتبر أن ظهور التنظيمات الإرهابية، جاء نتيجة سياسة الإدارة الأميركية التي زعزعت الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط عن طريق دعم التيارات الإسلامية الراديكالية. وأوضح باستريكين في مقالة نشرتها مجلة «كوميرسانت فلاست» الروسية الأسبوعية، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، أن «أكثر من ١٠٠٠ مواطن روسي غادروا البلاد إلى الجمهورية العربية السورية للمشاركة في النزاع المسلح هناك. وقد فتحت النيابة العامة الروسية ٤٦٩ قضية جنائية بحقهم. وقتل ١٣٥ منهم نتيجة الاشتباكات المسلحة مع القوات الحكومية السورية».

وأضاف باستريكين: إن «المواطنين الروس يصلون إلى مناطق ذات النشاط الإرهابي المتزايد عن طريق تركيا ومصر بصورة أساسية، وذلك بذريعة الاستجمام أو من أجل الدراسة اللاهوتية، أو بحجة النشاط التجاري أو غيرها من الأسباب».

دراسة أمريكية: داعش يخسر ٣٠٪ من إنتاج نفطه المنهوب

وكالات

أفادت دراسة أميركية لمعد (آي. إتش. إس) بأن دخل تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية تراجع ٣٠٪ خلال ٩ أشهر، بسبب تقلص حجم إنتاجه من النفط المسروق وفقدانه الكثير من المناطق ما يشكل تهديداً لاستمرار خلافته المزعومة.

وأفاد مصدر في المعهد الأميركي (آي. إتش. إس) حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم» بأن عائدات تنظيم داعش الشهرية تراجعت إلى ٥٦ مليون دولار في آذار الماضي بعد أن كانت عائداته تقارب ٨٠ مليون دولار شهرياً في منتصف العام الماضي.

وأشارت الدراسة إلى أن إنتاج النفط في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم تراجع من ٣٣ ألف برميل يومياً إلى ٢١ ألفاً، بعد أن لحقت أضرار بمنشآت الإنتاج جراء الغارات الجوية.

وقال المحلل الكبير بالمعهد لودوفيكو كارلينو: إن «تنظيم داعش ما زال قوياً في المنطقة، والتراجع الحاصل في العائدات رقم مهم وسيزيد من تحدي البقاء لهذا التنظيم على إدارة أراضيه على المدى البعيد».

وأضاف كارلينو: إن داعش يزيد الضرائب حالياً على الخدمات الأساسية ويبحث عن وسائل جديدة للحصول على الأموال من السكان، وهذه الضرائب تشمل فرض رسوم عبور على سائقي الشاحنات، ونفقات وضع أو إصلاح الأطباق اللاقطة ورسوم مغادرة على أي شخص يريد الخروج من أي مدينة وفرض غرامات على من يعطي إجابات خاطئة عن أسئلة تتعلق بالقرآن.

وأوضحت الدراسة، أن التنظيم بدأ في السماح للناس الذين فرضت عليهم عقوبات بدنية دفع أموال مقابل عدم تطبيق هذه العقوبات وهو ما يشير إلى صعوبات مالية يواجهها التنظيم.

وكشفت الدراسة عن أن نحو ٥٠٪ من عائدات التنظيم الإرهابي يأتي من فرض الضرائب ومصادرة السلع التجارية والممتلكات و٤٣٪ من النفط والباقي من تهريب المخدرات وبيع الكهرباء والهبات.

كما أشارت دراسات المعهد إلى أن التنظيم خسر نحو ٢٢٪ من أراضيه في الأشهر الـ١٥ الأخيرة ولم يعد يفرض شريعته سوى على ستة ملايين شخص مقابل ٩ ملايين.